الأمم المتحدة
A/RES/66/13

Distr.: General
15 February 2012

الجمعية العامة

**الدورة السادسة والستون**
البند ٣٨ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/66/L.10* و *Add.1*)]

## ٦٦/١٣ - الحالة في أفغانستان

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قرارها ٦٥/٨ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

**وإذ تشير أيضا** إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ١٩٧٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ و ٢٠١١ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

**وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد** بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

**وإذ تسلم مرة أخرى** بترابط التحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ تعيد تأكيد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

**وإذ تشير** إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة المعلنة في مؤتمري لندن وكابل اللذين عقدا في ٢٨ كانون الثاني/يناير و٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ على التوالي، وإذ تتطلع إلى إجراء الأمين العام، بالتشاور مع حكومة أفغانستان والجهات الدولية المعنية، الاستعراض الشامل المقبل للأنشطة التي كلفت بها بعثة



الرجاء إعادة الاستعمال

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، بهدف تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني وفقا لعملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،

**وإذ تتطلع** إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان وموضوعه أفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول في بون، ألمانيا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ برئاسة حكومة أفغانستان الذي ستتم فيه مواصلة تحديد الجوانب المدنية للعملية الانتقالية والتزام المجتمع الدولي في الأجل الطويل في أفغانستان في السياق الإقليمي والدعم المقدم للعملية السياسية،

**وإذ تؤيد** الجهود المبذولة بشكل متزايد على الصعيد الإقليمي من أجل مواصلة تنفيذ الإعلانات السابقة المتعلقة بعلاقات حسن الجوار، وإذ ترحب بعقد مؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا في اسطنبول، تركيا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الذي أكدت فيه أفغانستان وشركاؤها الإقليميون التزامهم، بدعم من المجتمع الدولي، بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين من خلال تدابير بناء الثقة، وإذ تتطلع إلى عقد اجتماع المتابعة الأول لمؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان على المستوى الوزاري في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢،

**وإذ تلاحظ** المبادرات الإقليمية من قبيل المبادرات التي تنفذ في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والمبادرات الأخرى التي اتخذت في هذا الصدد بهدف زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، وإذ تلاحظ أيضا عقد الاجتماع الوزاري بشأن تعزيز الترابط التجاري على امتداد طرق التجارة التاريخية في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

**وإذ تشدد** على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في لشبونة في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في أفغانستان إلى حكومة أفغانستان بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ ترحب بالتنفيذ الجاري للعملية الانتقالية وإذ تتطلع إلى مد نطاقها لتشمل بقية البلد، وإذ تشدد على الدور الذي تواصل القوة أداءه، دعما لحكومة أفغانستان وتعزيزا للانتقال المتسم بالمسؤولية وعلى أهمية تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية الوطنية على أداء المهام، وإذ تؤكد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل، فيما بعد عام

٢٠١٤، بدعم مواصلة تطوير قوات الأمن الأفغانية الوطنية، بما يشمل التدريب، ودعم قدرتها على مجابهة الأخطار التي تهدد أمن أفغانستان باستمرار وإضفاء الطابع المهني عليها، بهدف إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام، وإذ تلاحظ أن هذه المسائل ستتم مناقشتها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ٢٠١٢،

**وإذ تكرر تأكيد** الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

**وإذ يساورها بالغ القلق** إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في أفغانستان، وإذ تعرب عن إدانتها الشديدة لجميع الهجمات العنيفة، وإذ تسلم، في ذلك الصدد، بالأخطار المثيرة للجزع التي ما زالت تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة وبالتحديات فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة مسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

**وإذ تسلم** بالتقدم الذي تواصل القوة بموجب الإذن الممنوح لها من مجلس الأمن والقوات الدولية الأخرى إحرازه في كفالة حماية السكان المدنيين وفي الحد من الإصابات بين المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة

أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها،

**وإذ تلاحظ** أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تشدد** على الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله الخاص لكل الجهود التي يبذلانها في هذا الصدد وتأييدها القوي لتلك الجهود، وتعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) سعيا إلى زيادة تحسين اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولي أفغانستان زمام الأمور والقيادة، وتتطلع، في هذا الصدد، إلى نتائج الاستعراض الشامل المقبل للأنشطة التي كلفت بها البعثة والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، حسبما فوض به مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام[(١)] وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **تتعهد بأن تواصل دعمها** لأفغانستان حكومة وشعبا في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٤ - **تعرب عن تقديرها** لتجديد حكومة أفغانستان التزامها تجاه الشعب الأفغاني وتجديد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان على النحو المعرب عنه في البيانين الصادرين عن مؤتمري لندن[(٢)] وكابل[(٣)]، وتكرر الإعراب عن تقديرها، في هذا الصدد، لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة تطوير البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها، بما في ذلك خطط تقدير التكاليف اللازمة لذلك، وتتطلع إلى تحديد باقي البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٥ - **ترحب** ببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقر، في ذلك الصدد، بالعمل الهام الذي ينجز عن طريق آلية التنسيق المشتركة بين

---

(١) A/65/612-S/2010/630 و A/65/783-S/2011/120 و A/65/873-S/2011/381 و A/66/369-S/2011/590.

(٢) انظر S/2010/65، المرفق الثاني.

(٣) متاح على: www.unama.unmissions.org.

الوزارات ودورها في تحديد أولويات استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٦ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استنادا إلى شراكة دولية عميقة واسعة النطاق من أجل زيادة تولي الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية، بغية إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين التي ينص عليها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح لحكومة فعالة تخضع للمساءلة إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٧ - **تعرب عن تأييدها** لمواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد تكفلها بذلك، وتؤكد الضرورة الماسة لتوليها زمام الأمور واضطلاعها بالمساءلة في جميع ميادين الحكم ولتحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية؛

**الأمن والعملية الانتقالية**

٨ - **تكرر الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

٩ - **تدين بأشد العبارات** جميع أعمال العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات التي تشمل الشخصيات العامة وعمليات الاختطاف والاستهداف العشوائي للمدنيين والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية التي تترتب عليها آثار ضارة في الجهود المبذولة من أجل إرساء الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وتدين كذلك استخدام حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة للمدنيين دروعا بشرية؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي لهذه الأعمال التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية والإنجازات واستمرار تنفيذ عملية التعمير والتنمية في أفغانستان وتدابير المعونة الإنسانية، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

١١ - **تعرب عن بالغ أسفها**، في هذا الصدد، للخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية والبعثة وأفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

١٢ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن الكافي، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، التصدي للأخطار التي تهدد أمن أفغانستان واستقرارها، وتثني على قوات الأمن الوطنية الأفغانية وشركائها الدوليين لما يبذلونه من جهود في هذا الصدد؛

١٣ - **تلاحظ** أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، وتؤكد أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك تعزيز وجود قوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان، وفقا للأهداف المتوخاة من العملية الانتقالية؛

١٤ - **تعرب عن تأييدها** للهدف الذي تسعى حكومة أفغانستان إلى تحقيقه، حسبما أيده مجلس التنسيق والرصد المشترك، المتمثل في أن يتوافر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية ما يلزم من قوام وقدرة على أداء المهام لتولي المسؤولية الأمنية الرئيسية من القوة في جميع المقاطعات بحلول أواخر عام ٢٠١٤، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات والمساهمة في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة إحلال الأمن في بلدها؛

١٥ - **ترحب** ببدء العملية الانتقالية لتولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن في تموز/يوليه ٢٠١١، حسبما اتفقت عليه حكومة أفغانستان والبلدان المشاركة في القوة، وتشيد بالمواظبة على إحراز التقدم في هذا الصدد، وتتطلع إلى إنجاز المراحل المقبلة للعملية الانتقالية، وترحب أيضا بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم الحكومة في تهيئة الظروف اللازمة للانتقال وبمواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي تصبح فيها قوات الأمن الوطنية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية قادرتين تماما على الوفاء

بالاحتياجات الأمنية للبلد، بما في ذلك إرساء النظام العام وإنفاذ القانون وتأمين حدود أفغانستان وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم العملية الانتقالية بمواصلة توفير ما يلزم من دعم مالي وتقني؛

١٦ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بوجود القوة وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها لهما للدعم الذي قدماه إلى الجيش الوطني الأفغاني وللمساعدة المقدمة للشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان ومساهمة قوة الدرك الأوروبي في تلك البعثة، وتنوه بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وببرامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع في ضوء العملية الانتقالية على زيادة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٧ - **ترحب كذلك** بالتزام حكومة أفغانستان، بغية كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بمواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي ترتكز عليها، من أجل بناء قوة شرطة تتسم بالقوة والكفاءة المهنية، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها لمكافحة الفساد وتنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى الشرطة الوطنية الأفغانية وزيادة عددها على نحو تدريجي، عن طريق الدعم المالي والتقني اللازم الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه؛

١٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن توفر الدعم الكافي لتطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة؛

١٩ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل والعملية الانتقالية الجارية، أنه لا يزال من المهم كفالة التآزر بين أهداف البعثة والقوة، وتشدد، بصفة خاصة، على أن إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، وعلى جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها لا تزال ضرورية لضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري الموجودة في أفغانستان؛

٢٠ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وأمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى

جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظيمية لشركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

٢١ - **تحث أيضا** السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وتنمية المجتمع المحلي ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات التي ستجري مستقبلا، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان؛

٢٣ - **تعرب عن تقديرها** لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة ودمجه في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وترحب بمواصلة الحكومة عزمها على العمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص وافية لإدرار الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢٤ - **لا تزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال قائمة وتشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - **ترحب** بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٤] والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

---

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

٢٦ - **تلاحظ** تصديق أفغانستان على اتفاقية الذخائر العنقودية[٥]؛

**السلام والمصالحة وإعادة الإدماج**

٢٧ - **ترحب** باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) في أعقاب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وترحب أيضا بتشكيل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ وبالتدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) فيما يتعلق بالأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بحركة طالبان ممن يشكلون خطرا يهدد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للتدابير وتطبيق الإجراءات الواردة في قرارات المجلس المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، ويدعو إلى إجراء مشاورات مع حكومة أفغانستان، حسب الاقتضاء، حسبما هو منصوص عليه في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛

٢٨ - **تعرب عن دعمها** لعملية السلام والمصالحة الشاملة التي تقودها حكومة أفغانستان وأوصى بها مجلس السلام الاستشاري الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتثني على حكومة أفغانستان، بما في ذلك المجلس الأعلى للسلام، لاستئناف الجهود، وتشيد بالتنفيذ الجاري لبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج بهدف إقامة حوار شامل بين جميع المجموعات الأفغانية، بما في ذلك العناصر المعارضة للحكومة والمستعدة لنبذ العنف، وإدانة الإرهاب وقطع الصلات مع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية والامتثال للدستور الأفغاني، وتعرب عن دعمها للدعوات الموجهة إلى الجهات المعنية بأن تدخل في حوار بهدف كفالة الوفاء بهذه الشروط والمصالحة وإعادة الإدماج، دون الإخلال بتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) وسائر القرارات المتخذة في هذا الصدد؛

٢٩ - **تدين بشدة** اغتيال البروفيسور برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، وتؤكد أهمية قيام جميع الدول التي لديها معلومات مهمة بتزويد السلطات الأفغانية بما قد تحتاجه من مساعدة وبجميع المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع التي قد تكون في حوزتها بشأن هذا الهجوم الإرهابي، وتؤكد ضرورة إشاعة الهدوء والتضامن في أفغانستان في هذا الوقت وقيام جميع الأطراف بتخفيف حدة التوترات، وتعرب عن التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا لبيان

---

(٥) A/C.1/63/5، الضميمة، الجزء الثاني.

كابل وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيرهما من قرارات المجلس المتخذة في هذا الصدد؛

٣٠ - **تهيب** بجميع الدول والمنظمات الدولية المعنية مواصلة المشاركة في عملية السلام التي تقودها أفغانستان، وتسلم بما تتركه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وبالخطر الذي تشكله على آفاق التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٣١ - **تشدد** على أن جهود المصالحة ينبغي أن تحظى بدعم جميع الأفغانيين، بما يشمل المجتمع المدني والأقليات والجماعات النسائية؛

٣٢ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو شامل وبما يتسق مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان القانونية الدولية، مع الحرص على تمتع جميع الأفغان بحقوق الإنسان وعلى التصدي للإفلات من العقاب؛

٣٣ - **ترحب** بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج، وتذكر بالالتزامات المعلنة في مؤتمري لندن وكابل، وتؤكد أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني؛

٣٤ - **تقر** بالتقدم المحرز في المصالحة مع حكومة أفغانستان التي قام بها أفراد في حركة طالبان أعربوا عن رفضهم للفكر الإرهابي الذي يعتنقه تنظيم القاعدة وأتباعه وعن الامتثال للدستور وأيدوا التوصل إلى حل سلمي للنزاع المستمر في أفغانستان، وتهيب بحركة طالبان أن تقبل العرض المقدم من الرئيس حامد كرزاي بنبذ العنف وقطع الصلات مع الجماعات الإرهابية والامتثال للدستور والانضمام إلى عملية السلام والمصالحة، وتقر أيضا بأنه، على الرغم من تطور الحالة في أفغانستان والتقدم المحرز في عملية المصالحة، لا يزال الأمن يشكل تحديا كبيرا في أفغانستان والمنطقة؛

٣٥ - **تسلم** بتزايد عدد الأفراد الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وترحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي للبرنامج الذي عقد في شهر أيار/مايو ٢٠١١ والجهود التي بذلت مؤخرا لكفالة تنفيذه، وتشجع على بذل المزيد من الجهود لمعالجة ما تبقى من تحديات تواجه في التنفيذ، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقا للتصدي للنزاع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع كذلك المجتمع الدولي على دعم هذا الجهد الذي تقوده أفغانستان؛

**الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان**

٣٦ - **تشدد** على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحكم على نحو فعال خاضع للمساءلة؛

**ألف - الديمقراطية**

٣٧ - **تسلم** بأهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة موثوقة آمنة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتذكر بالدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لحكومة أفغانستان والمؤسسات الأفغانية المعنية؛

٣٨ - **ترحب** بتسوية المأزق المؤسسي الذي نشأ بعد قرار منح اللجنة الانتخابية المستقلة السلطة النهائية في المسائل الانتخابية، وتعيد تأكيد التزام حكومة أفغانستان في بيان كابل بإجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل، في ضوء الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠١٠، وتعيد تأكيد ضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية معززة وشفافة واحترام الفصل بين السلطات وترسيخ الضوابط والموازين الدستورية وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها لكي يسود السلام في أفغانستان في المستقبل؛

**باء - العدالة**

٣٩ - **ترحب أيضا** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدالة وبالالتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به حكومة أفغانستان في مؤتمر كابل، وتؤكد ضرورة التعجيل بإحراز التقدم في إنشاء نظام قضائي منصف فعال يتسم بالشفافية، وبخاصة عن طريق تنفيذ برنامج العدالة الوطنية واستراتيجية العدالة الوطنية والبرنامج الوطني المقبل ذي الأولوية لإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع دون تأخير، وعن طريق كفالة الأمن وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٤٠ - **تنوه** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛

٤١ - **تشجع** حكومة أفغانستان على بذل المزيد من الجهود، بدعم من البعثة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، في مجال حماية المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية ومنع انتهاك ما لهم من حقوق الإنسان، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وفي مجال كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل أفغانستان، وترحب بتعاون حكومة أفغانستان وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[٦]، وتكرر تأكيد أهمية اتباع الإجراءات القانونية السليمة بغية ضمان العدالة؛

٤٢ - **تشدد** على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الانطباق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

**جيم - الإدارة العامة**

٤٣ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقا لعملية كابل، على الصعيدين الوطني ودون الوطني على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مؤتمر كابل، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٤٤ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

---

(٦) متاح على: www.unhcr,.org/refworld/docid/4e93ecb22.html.

٤٥ - **تكرر تأكيد** أهمية أن يدعم بناء المؤسسات إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة وقطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإقرار المساءلة وأن يسهم في ذلك، ويشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإنشاء فرص العمل في أفغانستان؛

٤٦ - **تذكر** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٧]، وتكرر الإعراب عن تقديرها لالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمري لندن وكابل، وتدعو الحكومة إلى مواصلة العمل للوفاء بتلك الالتزامات من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية، وتلاحظ مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٤٧ - **ترحب** بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر كابل، وتدعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن وأعيد تأكيدها في مؤتمر كابل بتخصيص الموارد الدولية المتزايدة وتوزيعها عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان على نحو أكثر اتساقا مع الأولويات الأفغانية، وتشجع جميع الشركاء على العمل مع الحكومة من أجل تنفيذ ''الدليل العملي: معايير للتمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية'' وتحسين إجراءات الشراء وتوخي اليقظة في إجراءات التعاقد على الصعيد الدولي وتعزيز الإشراف البرلماني الأفغاني على النفقات وبرمجة التنمية، وتشير إلى أن إحراز تقدم في هذا المجال يتطلب إجراء الإصلاحات اللازمة في أنظمة الإدارة المالية العامة والحد من الفساد وتحسين تنفيذ الميزانية وزيادة جمع الإيرادات؛

٤٨ - **تشدد** على أهمية الاتفاق الذي توصلت إليه حكومة أفغانستان في الآونة الأخيرة مع صندوق النقد الدولي بشأن ترتيب يمتد لثلاث سنوات وأعادا فيه تأكيد الالتزام بالتعاون على نحو مثمر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية الفعالة والشفافة؛

٤٩ - **ترحب** بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية إنشاء مؤسسات وجهات فاعلة أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة على الصعيد دون الوطني في الحد من المجال السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابل بتنفيذ برامج

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها وإلى مواصلة المجتمع الدولي والبعثة تقديم الدعم البالغ الأهمية؛

٥٠ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتعزيز أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

## دال - حقوق الإنسان

٥١ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٥٢ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها مما ينجم عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين من آثار تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وتضر بقدرة حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وضد النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحرية الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٥٣ - **تثني** على حكومة أفغانستان لمساهمتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٥٤ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ التام للقانون المتعلق بوسائط الإعلام، في حين تلاحظ مع القلق استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف والتحديات فيما يتعلق باستقلال وسائط الإعلام، وتدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٥٥ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها الدستوري وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وترحب بقرار حكومة أفغانستان أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية للجنة، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٥٦ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته البعثة في تموز/يوليه ٢٠١١ عن حماية المدنيين في التراع المسلح[٣]، وتعرب عن قلقها البالغ من ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، ومن أثر ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر بين المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٥٧ - **تشير أيضا** إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتعيد تأكيد أهمية التقيد بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني؛

٥٨ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع البرامج، بما فيها البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتعزيزها على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٨] والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر تأكيد أن مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع لا تزال مهمة، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٥٩ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و ''القتل بدافع الشرف'' في أجزاء معينة من البلد؛

٦٠ - **تكرر الإعراب عن تقديرها** للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولصندوق الاستجابة العاجلة التابع لها الذي يواصل التصدي للعنف ضد النساء وضد أنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٦١ - **ترحب** بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير وتنفيذها وفي البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتبعا دقيقا، وتؤكد ضرورة مواصلة إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية في أفغانستان وفي الإدارة العامة، بما في ذلك في مراكز القيادة وعلى الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل إتاحة فرص العمل للمرأة وضمان محو الأمية والتدريب للمرأة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٦٢ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بضرورة قيام جميع الدول الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق

---

(٨) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

الطفل[٩] وبروتوكوليها الاختياريين[١٠] وقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والتراع المسلح؛

٦٣ - **تعرب عن قلقها**، في هذا الصدد، من استمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم ولالتزامها الراسخ في هذا الصدد، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال كما يتجلى ذلك في إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الطفل وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال وتوقيع حكومة أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل، بما في ذلك مرفقاتها، تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، وتدعو إلى تنفيذ أحكام هذه الخطة تنفيذا كاملا بالتعاون مع البعثة؛

٦٤ - **تسلم** بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها من ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات؛

٦٥ - **ترحب** باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١١]، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفا في البروتوكول؛

**التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

٦٦ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن

---

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٠) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لأولويات أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية، وتذكر في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في السعي إلى مواصلة تحسين اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٦٧ - **تؤكد** ضرورة استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإرساء برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٦٨ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتقر بضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٦٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتبارها شروطا لا بد منها لإحراز التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لتحقيق الاستدامة المالية، وتشير إلى ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٧٠ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق ما تقوم به من أنشطة داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٧١ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي، وتشجع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٧٢ - **تشجع بقوة** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية

الزراعية وبما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٧٣ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا لتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتعيد كذلك تأكيد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٧٤ - **تشيد** بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، لكنها لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدة الغذائية لا تزال قائمة، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لأهداف تمويل خطة العمل الإنسانية لأفغانستان وإلى التعجيل بالوفاء بتلك الأهداف قبل حلول فصل الشتاء؛

٧٥ - **تسلم** بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٦ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ فيها كرامتهم؛

٧٧ - **تكرر** للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ حق العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم وصولا كاملا آمنا دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد

مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٧٨ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وبصورة آمنة ومستدامة تحفظ فيها كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٧٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٨٠ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

**التعاون الإقليمي**

٨١ - **تؤكد** الدور البالغ الأهمية للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على زيادة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو جهات عدة، بما فيها المنظمات الإقليمية، إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

٨٢ - **تثني** على الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٢] لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بتأكيد المبادئ الواردة في الإعلان في بيان مؤتمر كابل؛

٨٣ - **ترحب** بمواصلة حكومات أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي والمنظمات

---

(١٢) S/2002/1416، المرفق.

الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٨٤ - **ترحب** في هذا الصدد بقيام حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار وعلى الصعيد الإقليمي والمنظمات الدولية بتكثيف الجهود من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها وبمبادرات التعاون التي اتخذتها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان وتركيا ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان والإمارات العربية المتحدة والمؤتمرات الرباعية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي ومؤتمرات اللجنة الثلاثية التي تضم أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المعقودة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون؛

٨٥ - **ترحب أيضا** بعقد مؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا وتشجع أفغانستان وشركاءها على الصعيد الإقليمي على السعي على نحو حثيث إلى تنفيذ تدابير لبناء الثقة ضمن الإطار المحدد في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان المعتمدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[١٣]؛

٨٦ - **تعرب عن تقديرها** لكافة الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان ومنظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق التنمية في أفغانستان، وتتطلع إلى عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس المعني بأفغانستان في طاجيكستان في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢؛

٨٧ - **ترحب** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد

---

(١٣) انظر A/66/601-S/2011/767.

الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل أسفار رجال الأعمال بهدف توسيع التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تحقيق الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا؛

٨٨ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع التعاون بين أفغانستان ودول الجوار ودعمه من خلال التشاور والاتفاق بشأن أمور منها تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات من قبيل الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية، وتتطلع، في هذا الصدد، إلى إنشاء هيئة السكك الحديدية الأفغانية التي أعلن عنها في المؤتمر الإقليمي للسكك الحديدية الذي عقد في باريس في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١١؛

**مكافحة المخدرات**

٨٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بالتقرير المعنون الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١٤]، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها من زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، ضرورة أن تبذل حكومة أفغانستان المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا البلاء، بدعم من الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي والقوة، في حدود المسؤوليات المعهود بها إلى كل منها؛

٩٠ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٩١ - **تؤكد أيضا** في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان، وأن الاستراتيجيات

---

(١٤) متاح على: www.unodc.org/unodc/en/crop-monitoring/index.html.

المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٩٢ - **تلاحظ مع بالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٣ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان؛

٩٤ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٥ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان وبالسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم لأكثر دول العبور تضررا لدعم قدراتها في هذا الصدد؛

٩٦ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

٩٧ - **تثني** على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود في هذا الصدد ومن جهود من أجل تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك خطة التنفيذ

المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ مزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٩٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية من أجل إيجاد سبل رزق بديلة للمزارعين والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٩٩ - **تذكر** بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان فيما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتقر بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتقر أيضا بالتقدم الذي أحرزته المبادرات في هذا الصدد في إطار مبادرة ميثاق باريس التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، وتؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب بعقد الاجتماع الوزاري المقبل لمبادرة ميثاق باريس في فيينا، في سياق مواصلة عملية باريس - موسكو، وباعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد؛

١٠٠ - **تحيي ذكرى** كل الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

١٠١ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا

الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

١٠٢ - **تؤكد** أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في ذلك؛

١٠٣ - **تنوه** بالأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار مبادرتها الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات، وترحب بعقد الاجتماعين الوزاريين المقبلين في كابل وفي طهران على التوالي؛

**التنسيق**

١٠٤ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، وتؤكد أن الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية لا يزال يتسم بالأهمية؛

١٠٥ - **ترحب** بوجود البعثة في المقاطعات، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على أن تفي بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١٠٦ - **تؤكد** ضرورة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛

١٠٧ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتعمير، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

١٠٨ - **تعرب عن تقديرها** لالتزام المجتمع الدولي المتواصل والطويل الأمد بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية هذا الالتزام، وتذكر بالدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به؛

١٠٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.

الجلسة العامة ٦٢
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١